مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات العراقية – الاردنية: فرص التقارب وآفاق المستقبل
اسم الكاتب: م.م. رامي قصي عبود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7430
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 05:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية – الاردنية : فرص التقارب وآفاق المستقبل

Iraqi–Jordanian relations: opportunities for rapprochement and future prospects

م.م. رامي قصي عبود •

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

Assistant Lecture. Rami. Q. Aboud

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

تاريخ الاستلام2024/1/11 تاريخ القبول 2024/3/17 تاريخ النشر2024/7/30

الملخص

تشكل العلاقات العراقية – الاردنية بعد عام 2003، امتداداً للعلاقات بينهما منذ تأسيس كلتا الدولتين، فضلاً عن الصلات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية بين الشعبين، فعلى الرغم من فتور علاقة الدول العربية مع العراق، إذ لم تكن للدول العربية استراتيجية واضحة للتعامل مع العراق بسبب حالة الفوضى الحاصلة بعد احتلاله، لا سيما فيما يتعلق بتجربته السياسية، فضلاً عن تعامل اغلب الدول العربية مع العراق بعد عام 2003 على انه بلد محتل وتابع للولايات المتحدة الامريكية، وسرعان ما تغير ذلك بعد الاستقرار الامني ونجاح تجربته السياسية، في حين نجد أن القيادة الاردنية كانت حريصة على استمرار هذه العلاقات وتطويرها نتيجة لتشابك مصالحها مع العراق، وأبرزها النفط العراقي وكون العراق يشكل عمقاً

استراتيجياً للأردن، لذا فأن صانع القرار السياسي العراقي بعد عام 2003، اتخذ من الأردن قاعدة للانطلاق نحو محيطه العربي والإقليمي والدولي، والتي حققت فيه نجاحات كبيرة أبرزها إخراج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما أنعكس إيجابياً على العلاقات بين البلدين .

الكلمات المفتاحية : الاحتلال الأمريكي، النفط ، مشروع بلاد الشام الجديدة، الاتفاقيات الاقتصادية

Abstract

Iraqi–Jordanian relations after 2003 constitute an extension of the relations between them since the founding of both states, in addition to the social, economic, religious and cultural ties and relations between the two peoples. Despite the cooling of the Arab countries' relationship with Iraq, the Arab countries did not have a clear strategy for dealing with Iraq due to the situation. The chaos that occurred after its occupation, especially with regard to its political experience, in addition to the treatment of most Arab countries with Iraq after 2003 as an occupied country and subordinate to the United States of America, This quickly changed after the security stability and success of his political experience, while we find that the Jordanian leadership was keen to continue these relations and develop them as a result of the intertwining of its interests with Iraq, most notably Iraqi oil and the fact that Iraq constitutes a strategic depth for Jordan, so the Iraqi political decision–maker

after 2003 decided From Jordan, it is a base to launch towards its Arab, regional and international surroundings, in which it achieved great successes, most notably removing Iraq from the provisions of Chapter Seven of the United Nations Charter, which reflected positively on the relations between the two countries.

Keywords: American occupation, oil, the new Levant project, economic agreements

المقدمة

شهدت العلاقات العراقية – الاردنية العديد من الاحداث والتطورات المؤثرة والتي القت بظلالها على طبيعة العلاقات بينهما ، فهذه المتغيرات الاقليمية التي تمر بها المنطقة العربية بشكل خاص، والشرق الاوسط بشكل عام هي مرحلة تاريخية مهمة وغير مسبوقة ، لا سيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وما أنعكس ذلك على تصدع النظام الاقليمي العربي، وتسبب بقطع معظم الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع العراق، وأغلاق سفاراتها المعتمدة فيه ، بما فيها السفارة الاردنية، لا سيما بعد الاعمال الارهابية التي تعرضت لها السفارة ، والتي أدت إلى تعطيل العمل الدبلوماسي فيها ، إلاّ أن العراق حرص على تأكيد هويته العربية والاقليمية من خلال إعادة تفعيل علاقاته الدبلوماسية مع الدول العربية والإقليمية كافة، لا سيّما الاردن لتكون بوابته نحو استرجاع مكانة العراق إقليمياً ودولياً والتي تصب في تطوير علاقاته مع الاردن من خلال تعظيم المصالح المشتركة بينهما مما ينعكس إيجابياً على هذه العلاقات لتكون أكثر عمقاً وتطوراً.

أولاً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث بأنه يساعد المهتمين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالتعرف على طبيعة العلاقات العراقية مع الاردن بكل ما آلت إليه من متغيرات وتطورات أسهمت في تباين هذه العلاقات ما بين التوتر، والاستمرارية، والتطور، وكذلك بيان الادوات والوسائل التي وظفها كل طرف في سياسته الخارجية ازاء الطرف الأخر لتحقيق مصالحه وتأثيرها على علاقاته مع الدول الأخرى.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل أساس، هل أسهم الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 بتباين علاقاته مع الاردن على المستويات السياسية، والاقتصادية، والامنية وتفرع عنه تساؤلات فرعية وهي:

1. هل أسهم تغيير القيادة السياسية في العراق بعد عام 2003 في تباين العلاقات العراقية– الأردنية؟
2. ماهي فرص تقارب العلاقات العراقية – الأردنية؟
3. ما هي الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الأردنية؟

ثالثاً: فرضية البحث

أتسمت العلاقات العراقية – الاردنية بالتباين، فهي لم تسير على نحو مستقر، إلاّ انها بقيت مستمرة نتيجة المصالح المشتركة بين البلدين التي دفعت باتجاه تقارب العلاقات، على الرغم من حالة التوتر التي شهدتها تلك العلاقات خلال مراحلها المختلفة.

رابعاً: الاطار الزماني والمكاني للبحث

1. الاطار الزماني (2013– 2023).
2. الاطار المكاني (العراق، والاردن).

خامساً: منهج البحث

سيعتمد الباحث في هذا البحث على المنهجين التحليلي والذي سيساعدنا في تحليل فرص تقارب العلاقات السياسية، والاقتصادية، والامنية بين العراق والاردن خلال مرحلة الدراسة، والمنهج الاستشرافي من أجل معرفة ما ستؤول إليه هذه العلاقات في السنوات القادمة.

سادساً: هيكلية البحث

سيتم تقسيم البحث على مبحثين، المبحث الاول : فرص تقارب العلاقات العراقية – الاردنية، وينقسم إلى ثلاث مطالب ، المطلب الاول : فرص التقارب السياسي، أما المطلب الثاني سيكون : فرص التقارب الاقتصادي، فيما سيتضمن المطلب الثالث : فرص التقارب العسكري والامني، في حين سيكون المبحث الثاني بعنوان : الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية– الاردنية، وينقسم على مطلبين، المطلب الاول: مشهد تطور العلاقات العراقية– الاردنية، أما المطلب الثاني: مشهد تراجع العلاقات العراقية– الاردنية.

المبحث الاول:

فرص تقارب العلاقات العراقية– الاردنية

عانى العراق بعد عام 2003 في علاقاته الدولية، لا سيّما مع دول الجوار الاقليمية ومنها الاردن من مشكلة تداخل الاختصاصات، والسلطات، وعدم تحديد الأولويات، نتيجة طبيعة النظام السياسي العراقي القائم على المحاصصة الطائفية

والتوافقية السياسية، وليس وفق نسق، أو فلسفة محددة وواضحة تتبناها الدولة، لذلك فقد كانت هناك العديد من التقاطعات والتحديات التي قادت الى مواقف متعارضة بين صناع القرار السياسي العراقي، مما أنعكس سلباً على طبيعة علاقاته مع الاردن نتيجة اختلاف اولويات النظام السياسي في سياسته الخارجية .

المطلب الأول : فرص التقارب السياسي

أن القيود التي تعيق عمل الدبلوماسية العراقية على صعيد العلاقات مع دول الجوار لا سيّما الاردن، هو الخلافات التي حدثت بعد عام 2003، بسبب استضافة الاردن للعديد من رموز النظام العراقي السابق، وممارستهم للأنشطة السياسية والتي تعدّ معارضة للعملية السياسية في العراق، كما هناك مصالح مشتركة بين البلدين تشجع على بناء علاقات وثيقة بينهما، فضلاً عن وجود تعاون مشترك، إلاّ أن هذه العلاقات شابها العديد من العقبات والتحديات لا سيما بعد الاحداث الامنية التي شهدها العراق والتي اتهمت فيها الاردن باستعمال اراضيها من قبل الجماعات المسلحة الارهابية، لذا فقد كانت التطلعات السياسية الخارجية الجديدة للدولة العراقية هي الحفاظ على مصالح العراق، وبناء صورة ايجابية لدى الدول العربية ومنها الاردن، وإقناعها بجدوى قيام عراق قوي ديمقراطي، والمساعدة في مواجهة التحديات التي تواجه العراق والتي من بينها الإرهاب والفساد، والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق والحصول على الاستثمارات الخارجية الأجنبية والمساعدات اللازمة لإعادة اعمار العراق بشروط ميسرة ومقبولة، فضلاً عن تمثيل العراق في المؤسسات والمحافل الدولية [1] .

إذ تتمتع الأردن بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي العراقي، كونها تمثل البوابة لعلاقاته مع الدول العربية والإقليمية، الامر الذي يدفع بالمسؤولين العراقيين الى وضعها على رأس قائمة محطات جولاتهم الخارجية، ونظراً لما تتمتع به من خصوصية وعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية يصبح دورها مطلب

أمريكي لخصوصية موقع الأردن جغرافياً وسياسياً، إذ تمثل ساحة حراك سياسي دائم عربياً ودولياً في العموم وعراقياً على وجه التحديد، وهي الأقرب لكل مناطق التوتر والصراع والحدث في الشرق الأوسط بدءاً من العراق، وفلسطين، ومروراً بمصر، وصولاً الى سوريا ولبنان، لذا تعدّ الأردن مركزاً لمختلف التيارات والجهات حتى تلك الأطراف العراقية التي لا ترتبط مع الأردن بوشائج وعلاقات طبيعية بل ومتوترة، إذ تسعى الى إيجاد قناة اتصال مع الأردن أيا كانت شكلها أو حجمها [2] .

أتسم الموقف العربي منذ بداية التحول السياسي في العراق عام 2003 بالسلبية والحذر، فقد كانت الدبلوماسية العربية جامدة تراقب دون تحرك، رغم محاولات الدبلوماسية العراقية جذب الدعم العربي وتكثيف الحضور الدبلوماسي العربي في العراق، إذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية في البحث عن حلفاء جدد في المنطقة من أجل تمكينها في إنجاح أجندتها السياسية والعسكرية في العراق، لذا يرى الأردن أن دوره في إنجاح هذه الاجندة له مبرراته منها العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية، ورغبة الاولى بعدم تكرار ما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991 واغتنام فرصة نتائج الحرب على العراق [3] .

فالعراق يريد من الأردن أن يكون عامل استقرار داخل المنظومة العراقية، وأن يسهم دائماً في تعزيز ودعم العملية السياسية، لإدراك القيادة السياسية العراقية الجديدة بأن الأردن يستضيف الآلاف من العراقيين على أراضيه بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم لذلك يريد العراق أن يكون التعامل الأردني مع هؤلاء اللاجئين تعاملاً ايجابياً بعيداً عن إمكانية استعمالهم كورقة ضغط ومساومة ضده، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إن قسماً من هؤلاء اللاجئين يمثلون رموزاً من المعارضة العراقية، وكذلك بعض أفراد النظام العراقي السابق، وعليه فإن العراق يريد أن يكون هذا الملف حاضراً وبقوة في علاقاته مع الأردن بعيداً عن أي مساومة أو ابتزاز سياسي قد يلجأ إليه الاردنيين في علاقاتهم المستقبلية مع العراق [4] ، لذلك استمرت العلاقات بين البلدين

على نحو غير مستقر وحذر في عهد رئيس الوزراء العراقي الاسبق (نوري المالكي)، والذي أتهمته الاردن بتهميش بعض المكونات العراقية والتي دفعتها هذه السياسات الحكومية إلى قيامها باعتصامات والتي كانت من ضمن الاسباب التي أدت إلى سقوط بعض المحافظات بيد تنظيم (داعش) الارهابي عام 2014، مما أدى إلى توتر العلاقات العراقية مع الاردن التي أبدت ترحيبها بتولي رئيس الوزراء العراقي الاسبق (حيدر العبادي) مقاليد السلطة عام 2014، والتي شهدت مدة حكمه تحسناً في العلاقات السياسية بين البلدين، فقد أجرى وفداً من التحالف الوطني العراقي زيارة إلى الاردن التقى خلالها العاهل الاردني الملك (عبدالله الثاني) وعدداً من المسؤولين الاردنيين، وأكد أعضاء الوفد سعي الحكومة إلى تمتين وتطوير العلاقات بين البلدين بكافة المجالات، وتأكيد العراق على هويته العربية والإسلامية، فقد صرح النائب السابق في البرلمان العراقي (علي العلاق) قائلاً " نعتقد أن العلاقة بين البلدين ستشهد تطوراً كبيراً بفعل المصالح المشتركة بينهما والتعاون الامني المشترك والارتباط الوثيق بين الشعبين الشقيقين " [5] ، فلقد رحب (حيدر العبادي) بعلاقات بلاده الودية مع الاردن، مؤكداً التزامه التام بتحسين العلاقات مع الدول العربية المجاورة عبر إعادة السيطرة وحماية الطرق التجارية المهمة مع الاردن، وهو ما أنعكس إيجابياً على مستوى العلاقات بين البلدين من خلال زيارة العاهل الاردني الملك (عبدالله الثاني) إلى العراق عام 2019 في ثاني زيارة له منذ عشر سنوات بعد تولي رئيس الوزراء العراقي الاسبق (عادل عبد المهدي) رئاسة الحكومة عام 2018، فقد أكد الطرفان على عمق العلاقات التاريخية والاواصر المشتركة التي تربط بين البلدين، وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتوسيع آفاق التعاون بما يحقق المصالح المتبادلة [6] ، كما تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من تعزيز العلاقات العراقية– الاردنية وتحقيق التقارب بين البلدين، لا سيّما وأن الاردن تعدّ حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، فقد أشار تقرير (مجموعة عمل مستقبل العراق•) إلى سعي الإدارة الامريكية إلى تطوير العلاقات

بين العراق والاردن بما يخدم تحقيق المصالح الامريكية، وكذلك ضرورة إعادة فتح الطرق التجارية بين البلدين بما يسهم في تحسين الاقتصاد الاردني ويعزز من استقرار الحليف الامريكي داخلياً وخارجياً، إذ سعت إدارة الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) إلى الحد من النفوذ الايراني في العراق من خلال دعم مشروع (بلاد الشام الجديدة) والذي جاء تأسيسه بعد الزيارات المكوكية لوزير الخارجية الامريكي السابق (مارك بومبيو) إلى العراق والاردن ومصر، لتعقد بعد ذلك القمة الثلاثية في العاصمة المصرية القاهرة في عام 2019 [7] .

شهدت العلاقات العراقية– الاردنية بعد عام 2020، نقلة نوعية وتطوراً كبيراً لا سيما بعد استضافة العاصمة الاردنية عمّان قمة ثلاثية للعاهل الاردني الملك (عبدالله الثاني) والرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) و رئيس الوزراء العراقي السابق (مصطفى الكاظمي) بنسختها الثالثة في آب 2020، فقد أكدت القمة على متانة العلاقات بين العراق والاردن، والحرص على توطيدها بمختلف المجالات، مع استمرار التنسيق والتشاور في مختلف القضايا، لذلك فقد صرح (مصطفى الكاظمي) لصحيفة (واشنطن بوست) الامريكية قائلاً " مشروع بلاد الشام الجديدة وفق النسق الاوروبي سيتم طرحه على قادة مصر والاردن، مشيراً إلى أن هذا المشروع سيتيح تدفقات رأس المال والتكنولوجيا بين البلدان الثلاث على نحو أكثر حرية " [8] ، لذا فقد أستضاف العراق القمة الثلاثية بنسختها الرابعة في حزيران 2021 بحضور رئيس الوزراء العراقي السابق (مصطفى الكاظمي)، والعاهل الاردني الملك (عبدالله الثاني)، والرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، فقد سعى العراق خلال هذه القمة إلى تأسيس مشروع عربي جديد في إطار استراتيجية (المشرق العربي الجديد)، يسهم في تنمية علاقات العراق الاقتصادية على المستوى الإقليمي، وتعزيز التعاون المشترك في مجال الاستثمار، والتجارة، والتكامل الاستراتيجي بين الدول الثلاث، وإعادة بناء العراق وتوقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالصحة، والاقتصاد، والتعليم [9] ، كما صرحّ السفير العراقي في الاردن (حيدر العذاري) بأن " العلاقات العراقية الاردنية

تعيش عصرها الذهبي رغم الظروف الاقليمية المحيطة "، مشيراً إلى تصاعد وتيرة التعاون بين البلدين، على الرغم من رفض بعض الاطراف السياسية العراقية لهذا التقارب، نتيجة تعارض مصالحها الشخصية، أو الحزبية، أو الاقليمية مع أي تقارب للعلاقات بين الطرفين، كما تحدث بأن تأثر العراق والاردن بالأوضاع السائدة في منطقة الشرق الاوسط غير المستقرة، إلاّ أن البلدين تمكنا في السنوات الاخيرة نتيجة تزايد الزيارات الرسمية المتبادلة بين الجانبين من تطوير علاقاتهما في المجال الاقتصادي والتجاري والتي كانت بوابة استقرار العلاقات السياسية رغم ما شابها من تحديات وتوترات على مدى عقدين من الزمن [10] .

المطلب الثاني :

فرص التقارب الاقتصادي

يشكل العامل الاقتصادي عنصراً رئيساً للعلاقات العراقية – الاردنية، إذ يمثل النفط عنصراً مهماً في هذه العلاقات، فمنذ ثمانينيات القرن العشرين، كانت التجارة مع العراق هي عمود الاقتصاد الاردني، فضلاً عن اعتماد الاردن بشكل كامل على العراق في تأمين احتياجاته من النفط دون أسعار السوق العالمي، فبعد عام 2003 واجهت العلاقات بين البلدين تحديات كبيرة لا سيما الاردن الذي كان يسعى الى استمرار المعاملة التفضيلية من قبل العراق له في سد احتياجاته من النفط، وهذا ما تحقق نتيجة عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق، وكذلك رؤية الاردن كبوابة مرور للعراق نحو الدول الاخرى [11] ، فضلاً عن إدراك صانع القرار السياسي العراقي بأن الاردن تملك العديد من الملفات التي تؤثر تداعياتها على الساحة العراقية، كما تسعى القيادة السياسية العراقية إلى بناء علاقات ومصالح حقيقية مع الجار العربي، وكذلك إقامة مشاريع اقتصادية كبرى لتكون هذه المشاريع جزء من منظومة امن البلاد، فالمصالح الحيوية بين البلدين تسهم في حل المشكلات التي قد تواجههم مستقبلاً [12] .

لقد نشط سوق العقارات الاردني نتيجة هجرة أعداد كبيرة من العراقيين، إذ توسعت العديد من المشروعات التجارية الاردنية بفضل المستثمرين العراقيين الذين بلغ عددهم في بورصة عمّان ما يقارب من (3) الاف مستثمر، ويملكون (96) مليون ورقة مالية، كما بلغت قيمة الاستثمارات العراقية في بورصة عمّان ما يقارب من (296) مليون دينار اردني، بنسبة (1.6%) من إجمالي القيمة السوقية لبورصة عمّان، كما أظهرت دائرة الاراضي والمساحة الاردنية بأن العراقيين يستحوذون على ما يقارب من (50%) من قيمة السوق العقارية الاردنية، وفي القطاع السياحي أعلنت وزارة السياحة في بيان رسمي عام 2012 بأن أعداد السائحين العراقيين بلغ (364) ألف سائح، وبدخل سنوي ما يقارب من (273) مليون دينار أردني، فضلاً عن عائدية ملكية(70%) من المصانع في المناطق الحرة الاردنية إلى مستثمرين عراقيين، وتقدر صادرات هذه المصانع والتي تذهب بشكل كبير إلى الاسواق العراقية ما يقارب من (600) مليون دولار سنوياً ، ومن ناحية أخرى اتفق البلدان عام 2013 على مد خط أنابيب غاز ونفط بطول (1700) كم يربط حقول البصرة بميناء العقبة الاردني[13] ، إلاّ أن هذا المشروع لم يتم تنفيذه بسبب احتلال تنظيم (داعش) الارهابي لمحافظة الانبار عام 2014، كما أنعكس هذا الاحتلال على انخفاض معدلات التبادل التجاري بين العراق والاردن، فقد تباينت هذه المعدلات خلال السنوات الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2022 بالدولار الامريكي، بحسب بيانات البنك الدولي، وفق الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1) معدلات التبادل التجاري بين العراق والاردن خلال المدة (2013 – 2022)

ت	السنة	معدل التبادل التجاري
1	2013	1.3 مليار دولار
2	2014	1.2 مليار دولار
3	2015	749 مليون دولار
4	2016	497 مليون دولار
5	2017	541 مليون دولار
6	2018	400 مليون دولار
7	2019	285.4 مليون دولار
8	2020	282.259 مليون دولار
9	2021	333.642 مليون دولار
10	2022	700 مليون دولار

هذا الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على: بسمة محمد نظير أحمد، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار: إيران والسعودية أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد (91)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، آذار 2022، ص529، وكذلك

Jordan export in thousands US$ for Iraq between 2013-2017, World Integrated Trade Solution, World Bank, available at: https://wits.worldbank.org/countryprofile/en/country/JOR/starty

ear/2013/endyear/2017/Tradeflow/Export/partner/IRQ/Indicator/XPRT-TRD-VL.

وينسب تباين معدلات التبادل التجاري بين العراق والاردن نتيجة إغلاق منفذ (طريبيل- الكرامة) بعد سيطرة تنظيم (داعش) الارهابي عليه، ما تسبب في تضرر العديد من المشاريع المشتركة في المناطق الحرة الاردنية وتكبدها خسائر كبيرة، وقد تم إعادة افتتاح المنفذ مرة أخرى في أيلول عام 2017 بعد تحريره من التنظيم الارهابي، وفي أواخر كانون الأول عام 2018 أجرى رئيس الوزراء الاردني الاسبق (عمر الرزاز) زيارة إلى العراق والتي مثلت تحولاً مهماً في العلاقات بين البلدين لا سيما في الجانب الاقتصادي، إذ جرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقيات في العديد من القطاعات ومنها [14] :

1. قطاع النقل تم الاتفاق على ما يأتي:

أ. فتح المعبر الحدودي (طريبيل – الكرامة) أمام حركة النقل، وتسيير رحلات للبضائع سريعة التلف اعتبارا من 2 شباط عام 2019، ويسري على البضائع كافة بعد ذلك.

ب. أعفاء البضائع العراقية المستوردة عن طريق ميناء العقبة بنسبة (75%) من الرسوم الجمركية.

ت. عقد اتفاقية تعاون مشترك بين الخطوط الجوية العراقية وطيران الملكية الاردنية، ويشمل هذا التعاون، التدريب في مجال الطيران والنقل الجوي، وكذلك الرمز المشترك.

2. قطاع الصناعة والتجارة تم الاتفاق على ما يأتي:

أ. إعفاء البضائع الاردنية من الرسوم الجمركية العراقية اعتبارا من 2 شباط 2019.

ب. تخصيص مجلس وزراء البلدين أراضي على الحدود المشتركة بعمق (2) كم على طرفي الحدود، وبطول (6) كم للشركة العراقية– الاردنية المشتركة ومنحها التسهيلات اللازمة

3. قطاع المال: تم الاتفاق على تشكيل لجنة مالية وقانونية مشتركة بين الجانبين لحل الخلافات المالية العالقة بين البلدين.

4. قطاع الطاقة تم الاتفاق على ما يأتي:

أ. توقيع مذكرة تفاهم على الربط الكهربائي بين العراق والاردن واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسريع عملية الربط وبطاقة (300) ميغاواط.

ب. توقيع الاتفاقية الاطارية الخاصة بمشروع مد أنبوب النفط العراقي إلى الاردن، والذي سيمتد من البصرة إلى ميناء العقبة عبر قضاء حديثة في محافظة الانبار في الربع الاول من عام 2019، وهو مشروع قيد التنفيذ.

ت. استمرار عمل اللجان الفنية المكلفة بتحديد تفاصيل النقل وتسعيرة تصدير النفط الخام العراقي إلى الاردن قبل 2 شباط 2019، فقد توصل الطرفان على تزويد العراق للأردن بالنفط الخام من حقول كركوك بمعدل (10) الاف برميل يومياً وبتسعيرة جديدة تقل (16) دولار عن سعر نفط خام برنت.

5. قطاع الزراعة: تم الاتفاق على التدريب على الاستعمال الامثل للمياه في الزراعة والري، وفي المكافحة الحيوية، واستعمال المبيدات الصديقة للبيئة، وتدريب الشرطة البيئية العراقية.

6. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تم الاتفاق على ما يأتي:

أ. تزويد الاردن للعراق بسعات الانترنت عام 2019، ودعم العراق في إنشاء بنيته التحتية.

ب. نقل التجارب الاردنية إلى العراق في مجال التكنولوجيا المالية.

أكد رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) ونظيره الاردني (بشر هاني الخصاونة) الذي أجرى زيارة رسمية إلى العراق في 24 تموز عام 2023، على

تذليل العقبات والتحديات التي تقف عائقاً أمام ارتقاء العلاقات الثنائية بين البلدين، فضلاً عن ضرورة العمل المشترك لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية كركيزة أساسية داعمة لهذه العلاقات، وكذلك الحرص على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اجتماعات الدورة (29) للجنة العراقية الاردنية المشتركة التي تأسست في تشرين الثاني عام 2004، وجاء ذلك في بيان مشترك بعد ختام المباحثات بين رئيس وزراء الجانبين التي نشرته وكالة الانباء الاردنية (بترا)، والتي أشارت إلى أن هذه المباحثات ركزت على سبل رفع معدلات التبادل التجاري عبر دعم القطاع الخاص، وتوسيع آفاق التعاون المشترك في المجالات الاستثمارية والاقتصادية والتجارية والطاقة، وتعزيز التكامل الغذائي، والعمل على زيادة المخزون الاستراتيجي للسلع الاستراتيجية في البلدين [15] .

لذلك فأن العامل الاقتصادي لا يمكن إغفاله في أي استراتيجية يستند اليها صانع القرار السياسي العراقي أتجاه الأردن، وذلك لأن التغييرات الهيكلية المتوقّعة في منطقة الشرق الأوسط، وتوازن القوى، والامتداد، والاتصال، والتواصل على الصعيدين التاريخي والجيوسياسي بينهما يتطلب التخطيط والتنسيق المحكم، واستحداث وتطوير آليات تكامل اقتصادية غير تقليدية لاحتواء الأزمات القائمة والمحتملة [16].

ويمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية بينهما في تطور مستمر بسبب ضعف الاقتصاد الاردني الهش واعتماده بشكل كبير على المساعدات الخارجية، فضلاً عن استيراده للنفط العراقي بأسعار تفضيلية، وكذلك رغبة العراق في الاستفادة من الدور الاردني بوصفها بوابة للمرور باتجاه الدول العربية، وإقامة المشروعات الاقليمية لترسيخ حالة الاستقرار والتوازن في العلاقات مع القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الثالث:

فرص التقارب العسكري والامني

تحول العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، إلى أبرز مصادر التهديد والخطر الامني للأردن، لا سيما بعد أن أصبحت الحدود المشتركة بين البلدين مركزاً لتنظيم (القاعدة) الارهابي بقيادة المدعو (أبو مصعب الزرقاوي) المطلوب للأجهزة الاستخباراتية الاردنية والامريكية، والتي كانت أفكاره ونشاطاته الإرهابية تهديداً مباشراً للأمن الوطني الاردني، فقد أسس تنظيم (بيعة الامام) الذي كان يدعو إلى تكفير النظام السياسي الاردني والإساءة إلى الملك [17] ، كما تم اتهامه بالضلوع في تفجيرات عمّان في تشرين الثاني عام 2005، والتي أسهمت في زيادة التعاون والتنسيق الامني بين العراق والاردن وتعاون أجهزتها الامنية لمكافحة الارهاب في العراق وتأمين حدودها معه لا سيما بعد المشاركة في عملية تعقب (أبو مصعب الزرقاوي) الذي قتل في غارة أمريكية في حزيران عام 2006 [18] ، واستغلت الاردن علاقاتها القوية والمتشعبة مع شيوخ العشائر العراقية في دعم تأسيس (الصحوات العشائرية) في أواخر عام 2007، والتي عملت على محاربة تنظيم (القاعدة) الإرهابي، وحجمت نفوذه في العديد من المدن العراقية، والذي كان ذلك ضرورة للأردن لتأمين حدودها ومنع تسلل الارهابيين الى الاراضي العراقية، فقد قامت الاردن بتأسيس أكاديمية (المركز الاردني الدولي لتدريب الشرطة)، واستضافت هذه الاكاديمية العديد من الدورات لتدريب الشرطة العراقية، والتي خرجت الالاف من قوات الامن بمختلف تشكيلاتها لمساعدة العراق في مكافحة الإرهاب، واستعادة الامن والاستقرار على أراضيه، كما دربت القوات الخاصة الاردنية نظيرتها العراقية في (مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة) الذي تأسس عام 2009 ومقره في العاصمة عمّان، ويعنى بتدريب القوات الخاصة لمكافحة الارهاب مثل العراق، ولبنان، وليبيا، وافغانستان، وقد شاركت الاردن في عام 2014 بتدريب قطعات من الجيش العراقي،

وجهاز مكافحة الارهاب على برامج تتضمن تدريبات متقدمة في الفنون القتالية، وعمليات إزالة المتفجرات، والإغاثة الطبية خلال المعارك، فضلاً عن التنسيق العسكري والمدني في حالات الطوارئ، والدعم اللوجستي للعمليات القتالية، وجاءت هذه التدريبات بدعم من حلف شمال الاطلسي (الناتو) في أطار عمليات التحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش) الارهابي[19] ، وقد أسهم التقارب الامني والعسكري بين العراق والاردن في توقيعهما لاتفاقية تعاون أمني في المجالات العسكرية والامنية وذلك بعد زيارة وزير الدفاع العراقي الاسبق (عرفان الحيالي) إلى الاردن عام 2018 وإجرائه مباحثات مع رئيس هيئة الاركان المشتركة الاردني السابق (محمود عبد الحليم فريحات)، وتضمنت هذه الاتفاقية تبادل الخبرات والمعلومات في مكافحة الإرهاب، وتأمين الحدود المشتركة، وتطوير القدرات الاستخباراتية والتدريبات العسكرية المشتركة، وتطوير التكنولوجيا العسكرية، كما صادق مجلس النواب العراقي عام 2019 على اتفاقية التعاون الامني مع الاردن لتدخل حيز التنفيذ لما لها من أهمية كبيرة في تعزيز الامن والاستقرار، وتأمين الحدود المشتركة بين البلدين، فقد صرح عضو مجلس النواب العراقي السابق (فرات التميمي) قائلاً " أن البرلمان صادق في جلسته الرسمية على دخول اتفاقية التعاون الامني بين العراق والاردن حيز التنفيذ، لما لها من أهمية كبرى لحماية البلدين، وأن التصويت تم بالإجماع دون وجود معارضة من قبل الاعضاء الحاضرين في الجلسة " [20] .

يمكن القول بأن العلاقات العسكرية والامنية بين البلدين تطورت بشكل كبير بعد التهديدات الامنية التي واجهت البلدين لا سيما تنظيم (داعش) الإرهابي، وغيرها من التنظيمات الارهابية التي نشطت في سوريا في ظل وجود تيارات جهادية متطرفة في الأردن، والتي أزداد خطرها بعد سيطرة تنظيم (داعش) الارهابي على العراق، وسوريا، والتي أدت إلى انخراط العديد من الاردنيين في صفوفه، الامر الذي أستدعى التعاون والتنسيق الامني الوثيق بين العراق، والاردن نتيجة ادراكهما حجم التهديدات الخطيرة التي تهدد امنهما القومي.

المبحث الثاني:

الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الاردنية

تنطلق عملية استشراف مسار أي علاقات سياسية بين بلدين، على طبيعة العلاقات القائمة، والقدرة على ربطها بالماضي المشترك لتتزامن مع الحاضر وتحدياته، ومن ثم النظر إلى استقراء مستقبل تلك العلاقات، وفي ضوء ذلك ، فأن الحديث عن مستقبل العلاقات العراقية– الأردنية ذو خصوصية معينة، نتيجة وجود العديد من العوامل التي تسهم في تطوير العلاقات بين البلدين، بصرف النظر عن من يحكم العراق لا سيما موقعه الجغرافية والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوثيقة التي تربط بينهما، فضلاً عن ذلك إن تلك العلاقات رسمتها المعطيات التاريخية والجغرافية والسياسية لتشكل عمقاً استراتيجياً لكلا البلدين على مدى عقود طويلة من الزمن والتي بدورها ستعمل على إيجاد معززات لتلك العلاقات في المستقبل القريب، وعليه سوف نتناول هذه العلاقة من خلال مشهدين هما :

المشهد الأول : تطور العلاقات العراقية – الاردنية

يدرك صانع القرار السياسي العراقي للدور الذي يمكن أن يؤديه العراق في المنطقة، وهذا ما أتضح جلياً بمحاولات المسؤولين العراقيين إلى إعادة بلادهم إلى المنظومة العربية، والسعي إلى إقامة علاقات مع الدول العربية في ظل انفتاحها على العراق لإيجاد نوع من التوازن بين القوى الإقليمية غير العربية في المنطقة، والتي عبرت عنها تحركات بعض دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما السعودية، والامارات لتعزيز علاقاتهما مع العراق بسبب حالة عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي نتيجة التوتر مع إيران، والتي يراد من العراق أن يكون عنصر للتوازن الإقليمي، والذي أدى غيابه إلى اختلال الأوضاع في المنطقة [21] .

لذا فقد حاول العراق كسر الجمود وتخفيف حدة ارتباط الصراع العربي مع إيران، وتوجيهه نحو مصادر التهديد الأخرى في المنطقة والمتمثلة بـ (إسرائيل)، فقد أكد

العراق خلال القمم الثلاثية مع مصر، والاردن منذ عام 2019 على ضرورة إعادة ترتيب الأولويات العربية خلال المرحلة التي تمر بها المنطقة، لذلك فقد أدرك صانع القرار السياسي العراقي بأن عودة بلاده لمكانته الطبيعية على الساحة العربية والإقليمية تكمن في ممارسة دوره السياسي وأن يكون نقطة التقاء المصالح العربية والإيرانية عبر الوساطة بين الجانبين، أو المساهمة في وضع أطر ثابتة ومستقرة للعلاقات بين الدول العربية وإيران [22] ، وقد تجلى ذلك بتصريحات الرئيس العراقي السابق (برهم صالح) قائلاً " أن المبدأ الاساس في علاقات العراق الدولية، ولا سيما علاقاته مع جواره الإسلامي، وعمقه، وامتداده العربي، هو مبدأ العمل المشترك مع الجميع على أساس مصالح الشعوب ومصالح الدول، والعراق يطمح إلى دور واعد ليكون نقطة لقاء لا نزاع، لن نكون طرفاً في أي محور، لكن سنكون في قيادة أي جهد يعمل لترسيخ السلام، والتنمية، والتفكير بمستقبل متقدم وعادل للجميع " [23].

ومن خلال تتبع مسار مستقبل العلاقات العراقية – الأردنية، كانت السمة البارزة هي التقارب في تلك العلاقات التي استندت على قوة المصالح السياسية، والذي دفع تلك العلاقات نحو مزيد من التطور، كما إن البعد الامريكي كان حاضراً في تلك العلاقات فبعد الانسحاب من العراق رأت الولايات المتحدة بأن الأردن هو الطرف العربي الوحيد من دول الجوار المؤهل لدعم العراق الجديد سياسياً واقتصادياً، بما يسهم في إنجاح العملية السياسية والمشروع الديمقراطي الذي تحاول تطبيقه في العراق [24] ، وكذلك يمكن أن يكون الاردن بوابة العراق العربية، فمثلما بإمكان العراق أن يكون جسراً لتواصل الدول العربية مع إيران، فيمكن للأردن القيام بهذا الدور بسبب سياسة الوسطية التي تنتهجها الدبلوماسية الاردنية، وكونه لا يرتبط بأي مشكلات مع أي دولة عربية، وأن يكون جسراً وبوابة لتطبيع العلاقات العراقية– العربية، أو على الأقل بين العراق وبعض الدول العربية التي مازالت قلقة من الوضع الجديد الذي بات عليه العراق في المرحلة الراهنة كالسعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية، وبذلك يستطيع أن يؤسس العراق والأردن لمفهوم

جديد من الشراكة الاستراتيجية مع الدول العربية بما يؤمن مصالحهما على حد سواء ويؤدي في النهاية إلى تأسيس نظام أمني عربي مشترك يستطيع مجابهة التهديدات الخارجية [25] ، كما تهدف الاردن من خلال تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العراق للبحث عن حلفاء إقليميين وتأمين مصادر الطاقة في ظل الاوضاع المضطربة في منطقة الشرق الاوسط، بعد طرح الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) مشروع (صفقة القرن)، وانخفاض المساعدات السعودية للأردن من (165) مليون دولار عام 2015 إلى (41) مليون دولار عام 2017، ويشير هذا الانخفاض إلى السعي السعودي للأشراف على الاماكن المقدسة في القدس المحتلة بدلاً من الاردن كما جاء في الصفقة، لا سيّما تقديم العاهل السعودي الملك (سلمان بن عبد العزيز) دعماً للقدس بمقدار (250) مليون دولار في القمة العربية في تونس عام 2019، وجاء هذا الدعم رداً على قرار الحكومة التركية باستثمار الاماكن المقدسة في القدس المحتلة [26] .

يسعى العراق إلى تحويل مشروع (بلاد الشام الجديدة) إلى مشروع جيوسياسي يستند إلى تلبية الاحتياجات الاساسية لشعوب دول المشروع، لا سيّما الامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق رؤية ثقافية مشتركة بين دوله، إذ يحرص العراق على أن يكون المشروع هو الهيكل لإعادة احياء خطط التنمية في مواجهة التحديات الإقتصادية، والإجتماعية في القرن الحادي والعشرين، وابرز هذه التحديات تقليص الاعتماد على الاقتصاد الريعي، والتغير المناخي، والبطالة، والتخلف التكنولوجي، لذلك يسعى العراق من خلال هذا المشروع إلى مواكبة دول الجوار، لا سيما إيران، وتركيا، والسعودية في أطار إقليمي مستقل عن المحاور الإقليمية، لكنه غير منافس لمحور المقاومة من خلال إعادة دمج سوريا بالمنظومة العربية بدلاً من أبعادها والذي يسهم في مزيد من تصدع النظام الاقليمي العربي [27] ، كما أن للمشروع أهدافاً سياسية، واقتصادية تسعى دوله إلى تحقيقها لتعزيز أدوارها الإقليمية في المنطقة،

بشكل مستقل عن دول مجلس التعاون الخليجي، لكن دون تنافس، وإنما تعزيز التعاون والعلاقات المشتركة بدلاً من التنافس مع هذه الدول [28] .

لقد أكد رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) دعم بلاده لتوسيع العلاقات مع الاردن على الصعد كافة، وأن الحكومة العراقية تنتهج سياسة التوازن في المنطقة، وأن العراق حريص على تعزيز أواصر التعاون مع الأردن، لا سيما بعد أن أصبح ساحة مكملة ومندمجة مع الاقتصاد العراقي من خلال رغبة البلدين في إقامة المدينة الصناعية وتقديم التسهيلات التجارية المتبادلة، فيما شدد نظيره الاردني (بشر هاني الخصاونة) على أهمية التنسيق العسكري بين البلدين لمكافحة الارهاب، مضيفاً على ضرورة تعزيز التعاون مع العراق في مجال مكافحة المخدرات، كما أكد بأنه بحث مع نظيره العراقي الاحتياجات العراقية للطاقة المتجددة، وكذلك ناقش المرحلة الثانية من الربط الكهربائي مع العراق التي تسير بشكل متسارع [29] . لذا فأن زيارة رئيس الوزراء الاردني أكدت على اهمية الحضور السياسي الأردني لما تمثله من ساحة حراك سياسي دائم، عربياً ودولياً في العموم، وعراقياً على وجه التحديد في ظل تأثره بالمتغيرات الداخلية، والإقليمية، والدولية، والتي قد تؤثر على استقرار الاردن وأمنه، وقد تثقل كاهله ذو الموارد المحدودة مالياً واقتصادياً، لذلك فأن الزيارة كانت تهدف للانتقال بالعلاقات بين البلدين إلى آفاق ومرحلة جديدة من العمل والمصالح المشتركة بما يحقق بعداً استراتيجياً يتماشى والمصلحة العليا للبلدين .

المطلب الثاني: مشهد تراجع العلاقات العراقية – الاردنية

يتمتع العراق بالعديد من مقومات القوة التي نؤهله إلى أداء دور إقليمي فاعل ومؤثر في المنطقة، إلاّ أن سياسته الخارجية لا تزال تعاني من بعض نقاط الضعف التي تحول دون أنتهاجها دبلوماسية فاعلة في أطار البيئة الإقليمية غير المستقرة، نتيجة غياب الرؤية الوطنية في تحديد المصلحة العليا للدولة وأهدافها الاستراتيجية، بسبب ارتباط العديد من الاطراف والاحزاب السياسية بقوى إقليمية ودولية تدفعها

لاتخاذ مواقف أو اتجاهات معينة تصب في مصلحة القوى الخارجية، مما ينتج عنه الارتباك والتردد من قبل هذه الأطراف أو الاحزاب في أتخاذ القرارات المهمة والمصيرية [30] ، وعلى الرغم من الشراكة الاستراتيجية والتنسيق الرسمي بين العراق والاردن، إلاّ أن هذه الشراكة لا تزال دوافعها غير واضحة سواءً كانت سياسية، أو اقتصادية في قطاعات الطاقة والصناعة، إذ يمكن أن يكون التكامل الاقتصادي، والاتفاقيات الاقتصادية الوسيلة الامثل لهذه الشراكة في ظل غياب وحدة صنع القرار السياسي العراقي، إلاّ أن هذا العامل يجب أن يستند على المنفعة المتبادلة والتنوع الاقتصادي من خلال مد خط أنابيب (البصرة – العقبة)، لكن هذا الخط قد لا يسهم في تحقيق النتائج المرجوة منه في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية، فضلاً عن رغبة العراق في تنويع اقتصاده من موارد أخرى غير النفط، وهذا ما قد يسبب تباين في تحقيق الاهداف المشتركة لهذه الشراكة [31] .

على الرغم من زيارة الرئيس العراقي السابق (برهم صالح) إلى الاردن في تشرين الثاني عام 2018، والتي جاءت كمؤشر على نجاح الدبلوماسية العراقية في انهاء حالة التوتر التي شابت العلاقات بين البلدين، بسبب اقتناع العديد من النخب السياسية الاردنية بأن تقارب علاقات بلادها مع العراق يمر عبر التقارب مع إيران التي قطعت الاردن علاقاتها معها بعد أزمة الاعتداء على السفارة السعودية في العاصمة طهران عام 2016، ولم يتم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعده، وكذلك فأن تقارب العلاقات العراقية الاردنية سيكون صعباً في ظل استضافة الاردن لبعض رموز النظام العراقي السابق، وكذلك قيام الاردن بعد أيام قليلة من زيارة العاهل الاردني الملك (عبدالله الثاني) إلى العراق في كانون الثاني عام 2019، بفتح ملف الديون الاردنية على العراق والتي لم يعرف لها رقماً محدداً وإنما قدرت بـ (1) مليار دولار أمريكي، الامر الذي استدعى رداً عراقياً على هذه المطالب وجاء ذلك على لسان مقرر للجنة المالية العراقية الاسبق النائب (هوشيار عبدالله)، والذي صرّح بوجود ودائع عراقية في البنك المركزي الاردني تتراوح ما بين (3–5) مليار

دولار أمريكي من عهد النظام العراقي السابق ، لذلك فأن هذه السجالات والتناحرات تسهم في كبح جماح تطور العلاقات بين البلدين لوجود ملفات عالقة لم يتم حلها بشكل نهائي [32] ، لا سيّما بعد موافقة الاردن من خلال الهيئة العليا للانتخابات الاردنية على منح حزب البعث العراقي الموافقة الرسمية في ممارسة أنشطته السياسية على أراضيها، والذي واجهه العراق برفض رسمي وشعبي، مما أسهم في توتر العلاقات بين البلدين في ظل حظر الحزب وعناصره من ممارسة أنشطتهم في العراق[33] .

كما تواجه العلاقات العراقية – الاردنية بعض التحديات التي يمكن أن تؤثر على مسارها، لا سيما التنمية من خلال عدم وجود مفهوم مشترك بين البلدين كعامل أساس للشراكة بينهما نتيجة تباين التحديات التي تواجههما من حيث الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، كما أن هذه العلاقات تعاني من مسألتين قد تحول دون تطورها، لا سيّما كثرة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية العراقية، فضلاً عن تطبيع الاردن لعلاقاتها مع (إسرائيل)، مما يسهم ذلك في عدم تمكن مشروع (بلاد الشام الجديدة) من تحشيد الإمكانات اللازمة في مواجهة القوى الإقليمية غير العربية [34] .

وفي ضوء ما تقدم، يمكن ترجيح المشهد الاول نحو تطور العلاقات العراقية الاردنية، لما يربط البلدين من مصالح مشتركة على المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية كافة، وعلى الرغم من ادراك صانع القرار السياسي العراقي بأن الاردن مرتبط باتفاقية سلام مع (إسرائيل)، إلاّ أن ذلك لا يمنع من تطوير العلاقات العراقية الاردنية لخدمة مصالح الشعب العراقي عبر استثمار الموانئ الأردنية كميناء العقبة، لتكون بديلاً اقتصادياً للعراق يستعاض به في حال توتر علاقات العراق مع تركيا، فضلاً عن سعي العراق إلى ايجاد بدائل اقتصادية أخرى لتعويض نقص السلع والطاقة بسبب العقوبات الامريكية على إيران، وكذلك السعي

الامريكي الدؤوب لإشراك الاردن في عملية إعادة اعمار العراق، كونها تعدّ من حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة، والرغبة الامريكية في تخفيف الازمات الاقتصادية الداخلية، وسد النقص التي تعانيه الاردن من الطاقة من خلال تطوير علاقاتها مع العراق في ظل علاقاتها القوية مع العديد من الأحزاب، والقوى السياسية العراقية .

الخاتمة:

اتسمت العلاقات العراقية– الاردنية بالتباين، ما بين التقارب تارةً، والتوتر تارةً أخرى، فبعد احتلال تنظيم (داعش) الارهابي لبعض المحافظات عام 2014، فرض هذا المتغير نفسه على البلدين اللذين قررا نسيان الخلافات بينهما لمواجهة التهديد الاخطر لأمنهما القومي من خلال تعزيز التعاون وتطوير العلاقات في كافة المجالات، على الرغم من تراجعها بعد عام 2003 نتيجة غياب الرؤية العربية، لا سيّما الاردنية لطبيعة النظام السياسي العراقي الذي حرص على تعزيز التعاون وأواصر الترابط في المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، وتجلى ذلك من خلال الزيارات الرسمية المستمرة لمسؤولي البلدين، وتوقيعهم للعديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم المتعلقة بالمستويات كافة، نتيجة إدراك القيادات السياسية العراقية بأن الاردن يمثل عمقاً سياسياً، ومنفذاً تجارياً، واقتصادياً، فضلاً عن التنسيق الامني والتعاون الاستخباراتي، والتدريب، لذلك فقد كان العراق حريص على منح الاردن ميزة تفضيلية من خلال تخفيض أسعار النفط، ورفع معدلات التبادل التجاري، وإعفاء السلع الاردنية من الرسوم الجمركية، في المقابل تدرك القيادة السياسية الاردنية أهمية العراق من حيث أمنها الوطني واقتصادها الهش من ناحية، والدور الاقليمي لها في الشرق الاوسط من ناحية أخرى في ظل عدم استقرار المنطقة من خلال أداء دور الحليف للولايات المتحدة الامريكية في العراق، والحرص على عدم تحول العراق إلى ساحة للصراع بين الأطراف والقوى الإقليمية والدولية، لذلك فأن المصالح المتبادلة بين البلدين، دفعت بهما إلى تعزيز التعاون، وتعميق الروابط

السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، مما أسهم في تقارب وجهات النظر والرؤى بشأن الكثير من قضايا المنطقة والعالم، والتي توجتها بإقامة مشروع (بلاد الشام الجديدة) مع مصر.

المصادر

أولاً : اللغة العربية

1. الكتب

أ. د. حيدر علي حسين وأمجد زين العابدين طعمة، اتجاهات جديدة: أولويات سياسية عراقية لأداء استراتيجي فاعل، مطبعة سيماء للنشر والتوزيع، ط1، بغداد، 2022 .

ب. عبد الاله بلقزيز، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004 .

2. البحوث والدراسات

أ. د. أحمد يوسف كيطان، العراق والاردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، دراسة منشورة، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الثاني 2019.

ب. السفير ريان كروكر، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق: تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، المجلس الاطلنطي، واشنطن، أيار 2017 .

ت. بسمة محمد نظير أحمد، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار: إيران والسعودية أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد (91)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، آذار 2022 .

ث. د. رياض مهدي عبد الكاظم، العلاقات العراقية– الاردنية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، العدد (41)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، تشرين الثاني 2020 .

ج. د. سند وليد سعيد، تداعيات صفقة القرن على السياسة الخارجية الاردنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2022 .

ح. د. عبد الأمير محسن جبار الاسدي، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العددان(26–27)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015 .

خ. علي العلاق، عراق ما بعد داعش ومستقبل العلاقات الاردنية العراقية، ورقة عمل غير منشورة قدمت في مؤتمر الاردن في بيئة إقليمية متغيرة سيناريوهات المرحلة المقبلة، نظمه مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، 4–6 تشرين الثاني 2017 .

د. فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية– الأردنية 1982– 2003، مجلة التربية والعلم، العدد (1)، كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة الموصل، 2006.

ذ. .....، العلاقات العراقية – الاردنية بعد الانسحاب الامريكي من العراق معطيات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة دراسات إقليمية، العدد (9)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2012.

ر. محمد رضا عباس، تأزم العلاقات العراقية الاردنية، الحوار المتمدن، العدد (7626)، في 29 آيار 2023 .

ز. محمد طارق جعفر، التعامل المثالي في السياسة الخارجية العراقية أتجاه الاردن ومصر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، كانون الثاني 2022.

س. د. مؤيد جبير محمود ونور إبراهيم رباش، القمة العربية ودورها في تعزيز العلاقات العراقية– العربية بعد العام 2021، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (1)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، آذار 2023 .

ش. د. نادية فاضل عباس فضلي، المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي الاردني، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018 .

3. الدوريات

أ. العلاقات الأردنية – العراقية، ماذا جرى وإلى أين ؟، دراسة قدمت من قبل قسم البحوث والدراسات الاستراتيجية، عمّان، نيسان 2005 .

4. الصحف

أ. المفتاح الايراني يقفل بوابة المشاريع العراقية الاردنية المشتركة، صحيفة العرب، العدد (11230)، مؤسسة العرب العالمية للصحافة والنشر، لندن، في 16 كانون الثاني 2019 .

5. شبكة الانترنت العالمية

أ. البيان الختامي المشترك للاجتماع العراقي الاردني، وكالة الانباء الاردنية، في 25 تموز 2023، متاح على الرابط الآتي:

https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID

ب. التفاصيل الكاملة لمؤتمر السوداني والخصاونة: تأكيد على توسيع العلاقات العراقية الاردنية، إيرث نيوز، في 24 تموز 2023، متاح على الرابط الآتي:
https://earthiq.news/archives/

ت. العلاقات الاردنية – العراقية: من تجارة الحروب إلى صناعة المستقبل، صحيفة الاخبار، 26 تموز 2013، متاح على الرابط الآتي: https://al-akhbar.com/opinion/54835

ث. بلاد الشام الجديدة : قمة عراقية أردنية مصرية بعمّان ومشروع الكاظمي يتصدر أجندتها، تقرير منشور على موقع الجزيرة نت، في 25 آب 2020، متاح على الرابط الآتي :http://www.aljazeera.net/news/

ج. خالد الموصلي، السفير العراقي في الاردن: العلاقات العراقية الاردنية تعيش عصرها الذهبي رغم الواقع الاقليمي المحبط، في 2 آذار 2021، متاح على الرابط الآتي: https://sputnikarabic.ae/

ح. نضال منصور، العلاقات الاردنية العراقية: من ينتصر لغة المصالح أم إرث الماضي؟، في 24 كانون الثاني 2019، متاح على الرابط الآتي: https://www.alhurra.com/different-angle/

ثانياً : المصادر باللغة الانكليزية

1. Abdul Aziz Kilani, The Egypt-Iraq-Jordan Alliance: Independent Actor or Extension of GCC Regional Influence ?, 2022, at the link: https://agsiw.org/the egypt-iraq-jordan-alliance-independent-actor-or-extension-of-gcc-regional influence/.

2. David Schenker, "Dancing with Saddam: The Strategic Tango of Jordanian Iraqi Relations", The Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, August 2003.

3. Jordan export in thousands US$ for Iraq between 2013-2017, World Integrated Trade Solution, World Bank, available

at:
https://wits.worldbank.org/countryprofile/en/country/JOR/startyear/2013/endyear/2017/Tradeflow/Export/partner/IRQ/Indicator/XPRT-TRD-VL.

4. Scott Lasensky, Jordan and Iraq between cooperation and crisis, special Report, United State Institute of Peace, Washington DC, 2006.

5. The " New Levant ": Rationales, Implications and future Trajectories of the cooperation between Jordan, Iraq and Egypt, working paper, Conrad Adenauer Stiftung, 2021.

الهوامش

• rami.q@cis.uobaghdad.edu.iq

(1) د. عبد الأمير محسن جبار الاسدي، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العددان (26-27)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015، ص2.

(2)"العلاقات الأردنية-العراقية: من تجارة الحروب الى صناعة المستقبل"، صحيفة الاخبار، في 26 تموز 2013، متاح على الرابط الآتي:
https://www.al-akhbar.com/Opinion/54835

(3) فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية- الأردنية 1982- 2003، مجلة التربية والعلم، العدد (1)، كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة الموصل، 2006، ص25 .

(4) فواز موفق ذنون، العلاقات العراقية- الاردنية بعد الانسحاب الامريكي من العراق معطيات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة دراسات إقليمية، العدد (9)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2012، ص15 .

([5]) علي العلاق، عراق ما بعد داعش ومستقبل العلاقات الاردنية العراقية، ورقة عمل غير منشورة قدمت في مؤتمر الاردن في بيئة إقليمية متغيرة سيناريوهات المرحلة المقبلة، نظمه مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، 4–6 تشرين الثاني 2017 .

([6]) د. رياض مهدي عبد الكاظم، العلاقات العراقية– الاردنية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، العدد (41)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، تشرين الثاني 2020، ص179 .

(•) مجموعة عمل مستقبل العراق وتسمى كذلك رسمياً بمجموعة السفير كروكر التابعة للمجلس الأطلسي للشرق الأوسط ومقره في واشنطن، وهي أقرب إلى الجهاز أو المنظمة السياسية والمعلوماتية الأكاديمية للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تضم في عضويتها سفراء وجنرالات أميركيين سابقين من بينهم اللواء المتقاعد مايكل باربيرو، نائب رئيس الأركان السابق للقوات الأميركية، إلى جانب كتّاب وخبراء أجانب، وتقوم هذه المجموعة بتشكيل لجان لتقصي الحقائق تعمل داخل محافظات العراق وإقليم كردستان، وقد حظي تقرير عن المجموعة عام 2017 بأهمية بالغة في تطرقه للشأن العراقي، للمزيد ينظر: السفير ريان كروكر، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق: تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، المجلس الاطلنطي، واشنطن، أيار 2017، ص1 وما بعدها .

([7]) المفتاح الايراني يقفل بوابة المشاريع العراقية الاردنية المشتركة، صحيفة العرب، العدد (11230)، مؤسسة العرب العالمية للصحافة والنشر، لندن، في 16 كانون الثاني 2019 .

([8]) نقلاً عن بلاد الشام الجديدة : قمة عراقية أردنية مصرية بعمّان ومشروع الكاظمي يتصدر أجندتها، تقرير منشور على موقع الجزيرة نت، في 25 آب 2020، متاح على الرابط الآتي :
http://www.aljazeera.net/news/2020/8/25

([9]) نقلاً عن خالد الموصلي، السفير العراقي في الاردن: العلاقات العراقية الاردنية تعيش عصرها الذهبي رغم الواقع الاقليمي المحبط، في 2 آذار 2021، متاح على الرابط الآتي:
https://sputnikarabic.ae/

([10]) بسمة محمد نظير أحمد، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار: إيران والسعودية أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد (91)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، آذار 2022، ص519 .

([11]) David Schenker, “Dancing with Saddam: The Strategic Tango of Jordanian Iraqi Relations”, The Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, August 2003, pp.30–41.

([12]) عبد الاله بلقزيز، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص243.

([13]) العلاقات الاردنية – العراقية: من تجارة الحروب إلى صناعة المستقبل، مصدر سبق ذكره.

([14]) د. أحمد يوسف كيطان، العراق والاردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، دراسة منشورة، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الثاني 2019، ص5-6.

([15]) البيان الختامي المشترك للاجتماع العراقي الاردني، وكالة الانباء الاردنية، في 25 تموز 2023، متاح على الرابط الآتي:

https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID

([16]) د. رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص181.

([17]) د. نادية فاضل عباس فضلي، المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي الاردني، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018، ص181 .

([18])Scott Lasensky, Jordan and Iraq between cooperation and crisis, special Report, United State Institute of Peace, Washington DC, 2006, p9.

([19]) د. أحمد يوسف كيطان، مصدر سبق ذكره، ص7 .

([20]) د. رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص183.

([21]) د. حيدر علي حسين وأمجد زين العابدين طعمة، اتجاهات جديدة: أولويات سياسية عراقية لأداء استراتيجي فاعل، مطبعة سيماء للنشر والتوزيع، ط1، بغداد، 2022، ص85.

([22]) د. مؤيد جبير محمود ونور إبراهيم رباش، القمة العربية ودورها في تعزيز العلاقات العراقية-العربية بعد العام 2021، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(1)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار،آذار2023، ص294.

([23]) نقلاً عن المصدر نفسه، ص290.

([24]) العلاقات الأردنية – العراقية، ماذا جرى وإلى أين ؟، دراسة قدمت من قبل قسم البحوث والدراسات الاستراتيجية، عمّان، نيسان 2005، ص27.

([25]) محمد طارق جعفر، التعامل المثالي في السياسة الخارجية العراقية أتجاه الاردن ومصر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، كانون الثاني 2022، ص21.

(26) د. سند وليد سعيد، تداعيات صفقة القرن على السياسة الخارجية الاردنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2022، ص230 .

(27) The " New Levant ": Rationales, Implications and future Trajectories of the cooperation between Jordan, Iraq and Egypt, working paper, Conrad Adenauer Sifting, 2021, p19 .

(28) Abdul Aziz Kilani, The Egypt-Iraq-Jordan Alliance: Independent Actor or Extension of GCC Regional Influence ?, 2022, at the link: https://agsiw.org/the egypt-iraq-jordan-alliance-independent-actor-or-extension-of-gcc-regional influence/.

(29) التفاصيل الكاملة لمؤتمر السوداني والخصاونة: تأكيد على توسيع العلاقات العراقية الاردنية، إيرث نيوز، في 24 تموز 2023، متاح على الرابط الآتي: https://earthiq.news/archives/

(30) د. حيدر علي حسين وأمجد زين العابدين طعمة، مصدر سبق ذكره، ص146.

(31) د. مؤيد جبير محمود ونور إبراهيم رباش، مصدر سبق ذكره، ص301 -302 .

(32) نضال منصور، العلاقات الاردنية العراقية: من ينتصر لغة المصالح أم إرث الماضي؟، في 24 كانون الثاني 2019، متاح على الرابط الآتي:
https://www.alhurra.com/different-angle/

(33) محمد رضا عباس، تأزم العلاقات العراقية الاردنية، الحوار المتمدن، العدد (7626)، في 29 آيار 2023 .

(34)Abdul Aziz Kilani, op.cit